التصحيح النموذجي لامتحان مقياس القانون الدستوري المقارن لطلبة السنة أولى ماستر قانون عام معمق

الجواب الأول:

مقدمة حول الرقابة الدستورية بصفة عامة مع طرح الإشكالية المتمخضة عن العبارة محل التحليل والنقاش (كيف يمكن اعتبار التعديل الدستوري لسنة 2016 حلقة انتقال من نظام الرقابة على دستورية القوانين بواسطة هيئة سياسية ذات طابع سياسي إلى نظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين؟ ما هي أهم الفوارق بين ما كانت عليه الرقابة الدستورية قبل تعديل 2016 وفي ظل الدستور الجزائري المعدل في 2016 وبعده؟ 3ن

العرض:

ينقسم إلى ثلاثة أجزاء:

أولاً: الرقابة الدستورية في الجزائر قبل تعديل 2016.

إظهار نوعها سياسية بواسطة هيئة سياسية ← تشكيلتها سياسية← نوضح اختصاصات المجلس الدستوري ذات الطابع السياسي وتركيزه على الرقابة القبلية ورقابة المطابقة مثل ما هو الحال في فرنسا مهد الرقابة السياسية← إجراءات الإخطار ذات الطابع السياسي← جهات الإخطار سياسية محضة← 3ن

ثانياً: الرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري سنة 2016

التركيز على تغيير تشكيلة المجلس الدستوري التي أصبحت تضم أعضاء من الهيئة القضائية ← الإشارة إلى اختصاصات المجلس الدستوري خاصة آلية الدفع بعدم الدستورية التي تعتبر أحد أهم وأقدم صور الرقابة القضائية على دستورية القوانين وإجراءات الفصل فيها التي

تمتاز بالطابع القضائي← أصبح المجلس الدستوري يصدر تارة آراء وتارة أخرى قرارات ← توسيع جهات الإخطار لتشمل الأفراد بطريقة غير مباشرة عن طريق إحالة من المحكمة العليا ومجلس الدولة← 3ن

ثالثاً: الرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020

← الإشارة إلى أن المؤسس الدستوري الجزائري تبنى صراحة وبصفة رسمية نظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين بواسطة هيئة قضائية تتمثل في المحكمة الدستورية وتوضيح تشكيلتها التي يغلب عليها الطابع القضائي مع خيرة من أساتذة القانون الدستوري← الإشارة إلى أن إجراءات الفصل في الدعوى الدستورية أمامها أصبحت ذات طابع قضائي أكثر مما هو سياسي← توسيع دائرة اختصاص المحكمة الدستورية لتشمل التصدي لأحكام لها علاقة بالحكم محل الطعن وتفسير النصيص القانونية ← 3ن

الخاتمة←1ن

الجواب الثاني

ذكر أربع فروقات جوهرية بين رقابة الامتناع والإلغاء كل اختلاف على نقطتين والمجموع 8 نقاط.

رقابة الامتناع: دفاعية، غير مباشرة، حجية الحكم الصادر فيها نسبية لاتلزم به جميع المحاكم، يمكن ممارسة هذة الرقابة من طرف جميع محاكم البلاد.

رقابة الإلغاء: هجومية، مباشرة، دعوى أصلية، تمارسها محكمة واحدة متخصصة على مستوى البلاد، حجية الحكم فيها مطلقة، قراراتها ملزمة لجميع المحاكم.